واقع وآفاق الأمن الغذائي في الوطن العربي

د. كتوش عاشور – أ. قورين حاج قويدر
جامعة الشلف

الملخص:

رغم الإمكانية المادية والمالية التي تمتلكها الدول العربية خاصة النفطية منها إلا أنها تبقى تعاني من مشكلة عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي والذي أنعكس سلباً على الأمن القومي نظراً لما يحمله انعدام الأمن الغذائي في طياته من أبعاد سياسية وأمنية يمكن استغلالها من قبل الدول المصدرة للغذاء، وعليه فإن مشكلة تحقيق الأمن الغذائي مشكلة تحتاج إلى استخدام حلول منهجية حديثة للتعامل معها، ويجب على الدول العربية العمل على الحد من هذه المشكلة.

Summary:

Despite the potential physical and financial owned by Arab nations, especially those related to oil, it remains suffer from the problem of the inability to achieve food security, which impacted negatively on national security because of food insecurity poses prominent dimensions of the political and security can be exploited by exporters of food Consequently, the problem of food security problem that needed to use modern methodology solutions for dealing with them, and the Arab States should take action to reduce this problem.

مقدمة:

بدأ الاهتمام بقضية الأمن الغذائي على المستوى العالمي منذ بداية السبعينيات بسبب المجاعات التي حدثت في إفريقيا، وحظيت هذه المشكلة باهتمام عالمي متفاوت. ويعتبر العصر الذهبي لهذا الاهتمام هو الفترة ما بين عام 1986-1990، إلا أن التخلي عن دراسة الأمن الغذائي يرجع لطبيعة المجاعات التي سادت إفريقيا بسبب تكرار الجفاف في الثمانينيات، أما التسعينات فقد كان بسبب الحروب.

وتمثل قضية الأمن الغذائي على مستوى العالم واحدة من القضايا التي تجسد غياب العدالة بين بني البشر، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، ففي الوقت الذي تنعم فيه حيوانات البلدان المتقدمة بطعام تتوافر فيه مواصفات غذائية كاملة، لا يجد البشر طعاماً في البلدان النامية وخاصة بلدان إفريقيا. وتكتسب قضية الأمن الغذائي على الصعيد الإفريقي بعداً خاصاً، إذ تتشابك فيها الأسباب السياسية ومطامع البلدان المتقدمة في استمرار الصراع من أجل نهب ثروات القارة المنكوبة، فضلاً عن الأسباب الطبيعية من انتشار ظاهرتي الجفاف والتصحر.

وعليه ومن خلال هذه الورقة سنحاول تسليط الضوء باختصار على هذا الموضوع من خلال التطرق إلى:

- **المحور الأول: الإطار النظري والتحليلي للأمن الغذائي.**
- **المحور الثاني:الأمن الغذائي في الوطن العربي (واقع،اسباب وجهود).**
- **جداول مرفقة.**
- **خاتمة وتوصيات.**

المحور الأول: الإطار النظري والتحليلي للأمن الغذائي.

أولا- تعريف الأمن الغذائي:

فيما يخص تعريف الأمن الغذائي لقد تعدد التعاريف التي أعطيت له وهذا يعود إلى تشعبه وارتباطه بجوانب مختلف اقتصادي، سياسي، اجتماعية، ثقافية...الخ:

1- الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة:هو حصول جميع السكان في جميع الأوقات على أغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبى حاجاتهم وأذواقهم الغذائية لكي يعيشوا حياة ملؤها النشاط والصحة. ويتضمن هذا التعريف ثلاثة أبعاد للأمن الغذائي هي توافر الإمدادات، واستقرارها، وإمكانية الحصول عليها[1].

2- الأمن الغذائي هو توفير احتياجات المجتمع من متطلبات الغذاء الأساسية من أجل حياة الإنسان، بما يضمن له حداً أدنى من هذه المتطلبات بشكل منتظم ومستديم، لجميع الأفراد في حدود دخولهم المتاحة. ولا يعني الأمن الغذائي وجود الطعام في الأسواق فحسب، بل إن الموقف الصحيح للأمن الغذائي

ينطوي على تساؤل هو: هل يقدر الناس على شراء الطعام المتوافر في الأسواق؟ وبمعنى آخر هل يمكنهم شراء ما يكفيهم من طعام جيد لهم ولجميع أفراد أسرهم في حدود قدرتهم الشرائية[2]؟

4- الأمن الغذائي هو توفير وسائل وإمكانية حصول كل الأفراد على غذاء كاف، يحقق كلاً من رغبات المستهلك وقدرته على ممارسة حياة نشطة وصحية[3].

5- الأمن الغذائي هو أن تنتج كل دولة اكبر قدر من احتياجاتها الغذائية بالطريقة الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلعة الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وعلى أن تكون منتجاتها منافسة للمنتجات الأجنبية[4].

6- الأمن الغذائي هو حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفيهم من غذاء ملائم من الناحية التغذوية وآمن (الجودة والكمية والتنوع) لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة[5].

ثانياً- الآثار السلبية المترتبة عن غياب الأمن الغذائي

- البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهياره ككل.
- انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية (الجهل).
- ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما تؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات.
- نقص وسوء التغذية والتي تؤدي إلى انتشار الأمراض.
- تدني مستوى الإسكان.
- ظهور الآفات الاجتماعية مثل التفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة مما يؤدي إلى:
- اللجوء إلى نزول الأطفال إلى مجال العمل وترك الدراسة لمساعدة سد احتياجات الأسرة من مأكل وملبس.
- انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج من انخفاض الدخل ومستوى المعيشة رغبة في الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة.
- قلة فرص التعليم بالنسبة لأفراد المجتمع.
- انتشار المجاعة
- نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية.

ثالثاً-أسس قيام الأمن الغذائي

ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي على ثلاثة أعمدة أو دعامات:

1- توافر الأغذية: توفير الغذاء يتطلب من كل بلدان يكون قادرا على إنتاج أو استيراد الأغذية التي يحتاجها وأن يكون قادرا على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها بصورة منصفة[6].

ولكي توفر الأسر الغذاء، لا بد أن تمتلك الوسائل والأمن والأمان لإنتاج أو شراء الأغذية التي تحتاجها وأن يكون لديها الوقت والمعارف لضمان تلبية الاحتياجات التغذوية لجميع أفراد الأسرة طوال العام.

2- القدرة على الحصول على الأغذية: القدرة على الحصول على الأغذية عنصر هام، لأنه حتى إذا توافرت كميات كافية من الأغذية، فان جميع الأفراد أو الأسر الزراعية تحتاج إلى فرص الحصول على هذه الأغذية من الناحية المادية والاقتصادية. وتؤثر جميع الخطوات في نظام الأغذية في القدرة على الحصول عليه إلا أن الخطوات التي تؤثر فيها بصورة مباشرة فتشمل نقل الأغذية وتصنيعها أو بيعها فضلا عن تناول الأغذية. وتشمل العوامل التي تؤثر في القدرة على الحصول على الأغذية النقود التي تتوافر للناس لشراء الأغذية والبذور وغير ذلك من الإمدادات الزراعية والحيوانات وملكية الأراضي ونقل الأغذية إلى الأسواق وأسعار الأغذية. وعلاوة على ذلك، فان سوء حالة الأمن في إحدى المناطق يمكن أن يقلل من القدرة على الحصول على الأغذية حيث أن الناس قد تصاب بالخوف من الانتقال إلى بعض المناطق أو المجتمعات أو خارجها أو حولها نتيجة للحروب والعصابات وغير ذلك من الأخطار التي تهدد الأمن. ويمكن زيادة القدرة على الحصول على الأغذية من خلال تحسين قدرات الكسب لدى جميع الناس فضلا عن تحسين الخدمات الحكومية (الطرق وشبكات النقل) واتفاقيات التجارة الدولية[7].

3- استخدام الأغذية:ونعني هنا أن يتناول الناس مجموعة متنوعة من المغذيات بالكميات المناسبة في الأوقات وبالطريقة الصحيحة للحصول على ما يكفى من طاقة لممارسة حياة ملؤها الصحة والنمو.

وتوافر الأغذية عموماً في العالم ليس مشكلة، فحتى في البلدان النامية زاد نصيب الفرد من إنتاج الأغذية بنسبة 18% في المتوسط خلال عقد الثمانينات، ويوجد ما يكفي من الأغذية لتزويد كل شخص في العالم بحوالي 2500 سعر حراري يومياً وهو قدر يتجاوز الحد الأدنى الضروري بمقدار 200 سعر حراري، لكن المشكلة تكمن في سوء توزيع الأغذية وفي نقص القدرة الشرائية، فهناك حوالي 800 مليون نسمة في العالم يعانون الجوع، وفي إفريقيا جنوب الصحراء يعاني حوالي 240 مليون شخص من سوء التغذية، وفي جنوب آسيا يولد 30% من الأطفال وهم ناقصون في الوزن وهذه نسبة عالية جداً ودليل محزن على عدم كفاية إمكانية الحصول على الغذاء لاسيما بالنسبة للمرأة التي كثيراً ما تكون آخر من يأكل في الأسرة[8].

المحور الثاني: الأمن الغذائي في الوطن العربي.

أولا- واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي.

العالم العربي يعد من الدول التي تعاني من مشكلة الفجوة الغذائية التي نشأت نتيجة نمو الإنتاج الغذائي في العالم العربي إلى ما بين 1.5% و2.5% سنويا، في حين ينمو الاستهلاك الغذائي بمعدل يتراوح بين 4% و5% سنوياً،

وحيث إن الطلب على المواد الغذائية في ارتفاع مستمر انعكس ذلك على قيمة الواردات الغذائية والزراعية التي وصلت في عام 2004 إلى 21.7 مليار دولار للسلع الزراعية ونحو 18.3 مليار دولار للسلع الغذائية، وتتصدر الحبوب والألبان والسكر والزيت قائمة الواردات الزراعية العربية بقيمة 4 مليارات و2.1 مليار و1.38 مليار و1.33 مليار دولار على التوالي، في حين تصدر الخضار والفاكهة والأسماك التي يتمتع الوطن العربي في إنتاجها بميزة نسبية[9].

ويعد قصور الإنتاج عن مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء في العالم العربي السبب الرئيس للفجوة التي تنشأ نتيجة للطلب المتزايد والناشئ نتيجة للزيادة السكانية التي يشهدها العالم العربي في ضوء تناقص الموارد وهو الأمر الذي يؤدي إلى استيراد الدول العربية بما قيمته 20 مليار دولار سنوياً سلعاً غذائية من الدول الأجنبية حيث تمثل الواردات الغذائية نحو 16% من قيمة الواردات العربية بشكل عام وهو الأمر الذي يعني أن الوضع الحالي للأمن الغذائي العربي سيئ حيث يتراوح حجم الفجوة الغذائية بين 50% في الحبوب و30% في اللحوم والألبان، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحول الدول العربية إلى قوى شرائية هائلة مما يمثل استنزافاً لمواردها المالية يظهر كعجز في موازينها التجارية.

ثانياً- أسباب الفجوة الغذائية في الوطن العربي:

1- ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية الذي يعد من أعلى المعدلات في العالم وهو الأمر الذي أدى إلى تضاعف عدد سكان العالم العربي خلال ربع قرن، حيث وصل حجم السكان في عام 2005 إلى حوالي 303 ملايين نسمة.

2- انخفاض متوسط دخل الفرد وتباين توزيع الدخل في العالم العربي سواء داخل الدولة الواحدة أو على المستوى القطري.

3- سيادة النمط الاستهلاكي في العالم العربي وهو نمط يمثل فيه الغذاء المادة الاستهلاكية الرئيسة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توجيه أي زيادة في الدخل إلى الطلب على الغذاء أكثر من أي سلعة أخرى.

4- سوء استغلال الموارد الزراعية المتاحة في العالم العربي حيث يبلغ حجم الأراضي المستغلة بالفعل في الإنتاج الزراعي حوالي ثلث مساحة الأراضي القابلة للزراعة.

5- التوزيع المتباين للأراضي الزراعية حيث تستحوذ 6 أقطار عربية هي (المغرب والسودان والجزائر والعراق وتونس وسوريا) على 78% من مجموع الأراضي المزروعة في الوطن العربي، في حين بلغ الناتج الزراعي العربي في عام 2004 حوالي 68 مليار دولار، استحوذت السودان بمفردها على حوالي 23% منه وهو ما يعني ضعف إنتاجية باقي الدول.

6- سيادة أسلوب الإنتاج العائلي في الوطن العربي حيث يتبع في هذا الأسلوب الاعتماد على زراعة الكفاف الموجهة للاكتفاء الذاتي.

7- الفقر المائي في الدول العربية الذي ينعكس على القدرة الإنتاجية.

8- تمثل إنتاجية الأراضي المزروعة المؤشر الحقيقي لكفاءة استخدامها ولنتائج النشاط الإنتاجي الزراعي، وتعتبر الإنتاجية العربية على وجه العموم إنتاجية ضعيفة ويرجع ذلك إلى الاعتماد على الأساليب التقليدية في الإنتاج وتدهور المستوى الفني للعاملين في المجال الزراعي وعدم الاعتماد على استخدام مستويات تكنولوجية عالية.

9- زحف اليد العاملة من الريف إلى المدن تاركين بذلك القطاع الزراعي الذي يعد أقل ربحية علة حساب القطاع الصناعي.

10- ضعف الاستثمار في مجال البحوث الزراعية العربية وعدم استقرار السياسات الزراعية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي.

11- تزداد عدد العاملين في القطاع الزراعي بنسبة أقل من المتوسط العالمي، وفي بعض الدول الزراعية تناقصت نسبة العاملين في القطاع الزراعي نتيجة الهجرة بأنواعها لاسيما مصر والعراق وتونس والجزائر[10].

12- تناقصت مساحة الغابات، وعمليات استصلاح أراض جديدة وإدخالها في مجال الإنتاج الزراعي لم يواكب الزيادة السكانية الأمر الذي يعبر عن محدودية هذا المورد الطبيعي وقضية الماء ليس أحسن حالا من الأرض.

ثالثا- التوجهات والجهود العربية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي.

1-الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي[11]: واصل الصندوق العربي منذ سنة 2002 دعمه للمشاريع التي تحظى بأولوية عالية في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. وقد ركز البرنامج الاقراضي للصندوق على مشروعات البنية الأساسية بهدف تعزيز فرص الاستثمار ودفع جهود التنمية في الدول المقترضة، كذلك خصص الصندوق عدداً من المعونات الفنية التي هدفت إلى توفير الدعم المؤسسي للدول الأعضاء وتحسين الأداء ورفع قدرات القوى البشرية، وتعزيز التنمية الاجتماعية وتطوير خدمات الصحة والتعليم والتدريب وتطوير نظم المعلومات.

ويبين الجدول رقم(1) أن الصندوق قدم 14 قرضا خلال عام 2002 بلغت قيمتها الإجمالية 290.5 مليون دينار كويتي ساهمت في تمويل 14 مشروعاً في 10 دول عربية. وبذلك بلغ المجوع التراكمي لقروض الصندوق منذ بدء عملياته عام 1974 وحتى نهاية عام 2002 حوالي 4146.2 مليون دينار كويتي ساهمت في تمويل نحو 27.0% من التكلفة الإجمالية للمشاريع المعتمدة. وبلغ إجمالي السحوبات من القروض حوالي 2518.7 مليون دينار كويتي تشكل حوالي 65.6% من صافي القروض المنفذة.

كما قدم الصندوق 30 معونة فنية خلال عام 2002 بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 4.13 مليون دينار كويتي خصص منها حوالي 59.9% لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب للمساهمة في تطوير كفاءة أداء مؤسسات الدول الأعضاء وتحسين قدرات ومهارات العاملين في مجالات تخطيط ودراسة وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. كما خصص حوالي 18.7% من المعونات الفنية المقدمة خلال العام لأغراض دراسات الجدوى وإعداد المشاريع، وحوالي 17.8% لأغراض إعداد الدراسات العامة والبحوث، وحوالي 3.6% للندوات والمؤتمرات. هذا بالإضافة إلى مبلغ 4.87 مليون دينار كويتي لصالح الشعب الفلسطيني يمثل قيمة الدعم المقرر من قبل مجلس محافظي الصندوق العربي بما نسبته 10% من صافي أرباح عام 2001. وقد بلغ إجمالي عدد المعونات الفنية التي قدمها الصندوق منذ بداية عام 1974 وحتى نهاية عام 2002 نحو 708 معونة بقيمة إجمالية بلغت حوالي 93.2 مليون دينار كويتي وبلغت نسبة إجمالي السحوبات إلى صافي المعونات حوالي 76.2%.

وفي مجال تمويل المشروعات العربية المشتركة قدم الصندوق 64 قرضا خلال الفترة 1974-2002 بلغت قيمتها حوالي 221.1 مليون دينار كويتي ساهمت في تمويل 29 مشروعاً عربياً مشتركاً في مجالات الاتصالات والربط الكهربائي وإنشاء الطرق الدولية وذلك بهدف بناء الهياكل الأساسية ودعم الترابط ووسائل الاتصال بين الدول الأعضاء في الصندوق. وقد بلغ إجمالي السحوبات حتى نهاية عام 2002 حوالي 229.8 مليون دينار كويتي وبنسبة 79% من صافي قيمة القروض المقدمة.

كما استمر الصندوق في إدارة القروض التي يقدمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) لمشاريع التنمية الريفية في الدول العربية، وساهم في تمويل بعض تلك المشاريع، والتي تهدف إلى تطوير استغلال الموارد الطبيعية وبناء وصيانة شبكات الري الحديثة والمحافظة على المياه والري واستصلاح الأراضي وتطوير الزراعة بشقيها النباتي والحيواني وإنشاء الطرق، وتزويد المناطق الريفية بمياه الشرب، وبمنح القروض لصغار المزارعين لإدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج. وقد بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق في عام 2002 نيابة عن "إيفاد" نحو 116 قرضاً بلغت قيمتها حوالي 200.33 مليون دينار كويتي أسهمت في تمويل 15 مشروعا في 6 دول عربية.

وشارك الصندوق في متابعة أنشطة برنامج تمويل التجارة العربية،كما واصل تعاونه مع المنظمات العربية والدولية المتخصصة بهدف تعزيز مدخلاتها في المنطقة العربية، ومنها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة. كما استمر في تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، منظمة

الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، لتنسيق إدارة ومتابعة المشاريع الإقليمية التي يساهم الصندوق في تمويلها في الدول العربية.

2- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية:يولي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أهمية للمشروعات الزراعية لما لها من أثار اجتماعية واقتصادية، ولذلك يدعم الصندوق سياسته في اختيار المشروعات الزراعية معتمدا على أهمية العائد الاقتصادي والآثار الاجتماعية الايجابية لتنمية العنصر البشري الذي يعتبر من أهم العناصر الداخلة في المشروعات التنموية وللأسباب التالية:

أ-أن غالبية السكان في الدول النامية يعتمدون على الزراعة كمصدر رئيسي للغذاء حيث أن سكان الريف يشكلون نسبة تتراوح ما بين 60% و80% من مجموع السكان. وأغلبيتهم يعملون في الزراعة التقليدية وهم من صغار المزارعين الفقراء، ومن الضروري الاهتمام برفع مستوى معيشتهم.

ب- يساهم القطاع الزراعي بتوفير فرص العمل للحد من هجرة سكان الريف إلى المدن، كما يساهم في توفير المواد الأولية الداخلة في كثير من الصناعات التحويلية المحلية كصناعة الأخشاب والورق والدباغة، والمواد الغذائية بشتى أنواعها من الخضروات والفواكه واللحوم والأسماك.

ج- رفع مستوى الإنتاج الزراعي بما يساعد على تخفيض الواردات من بعض السلع الغذائية والمحافظة على الأسعار خاصة أن الإنفاق على المواد الغذائية يمتص نسبة كبيرة من دخل الأسرة في كثير من البلدان.

وتغطي المشاريع الزراعية التي يمولها الصندوق حوالي 17% من نشاط الصندوق والتي تتركز على المجالات التالية:

- الزراعة المروية واستصلاح الأراضي لإنتاج المحاصيل.
- الثروة الحيوانية لإنتاج اللحوم والحليب.
- الثروة السمكية وتشمل استزراع الروبيان وتطوير الصيد التقليدي وإنشاء موانئ الصيد وتطوير مخازن حفظ الأسماك.
- أحياء المراعي الطبيعية وحماية المواشي من الأمراض.
- مشاريع بناء السدود لتخزين المياه للأغراض الزراعية المختلفة.
- مشاريع زراعية صناعية تشمل إنتاج وتصنيع السكر، ومصانع إنتاج الألبان، مطاحن الدقيق وصوامع تخزين الحبوب، ومصانع ألواح الخشب وإنتاج وتعليب الفواكه والخضروات.

وتهدف المشاريع الزراعية التي يمولها الصندوق إلى تحقيق الأتي:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية عن طريق الاستغلال الأمثل للأراضي القابلة للزراعة.
- تنظيم ملكية الأراضي وتوزيعها على الأسر الزراعية وتوفير الخدمات الأساسية لهم بصورة تمكنهم من الاستقرار الدائم لتلعب دورا كبيرا في استمرارية الإنتاج.

- الاهتمام بالتعليم والتدريب الزراعي لتوفير الأعداد الكافية من الكوادر الفنية للعمل في إدارة وتنمية المشاريع الزراعية المختلفة، لتشمل جميع التخصصات كالإنتاج النباتي والحيواني، والدراسات البيطرية وعلوم التربة والمياه، والميكنة الزراعية ومكافحة الآفات الزراعية وغيرها.

- الاهتمام بالبحوث الزراعية عن طريق إجراء الدراسات للتجارب التطبيقية الخاصة بتحسين الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الإنتاج، وذلك بالتعاون المباشر بين مراكز الإرشاد ومحطات البحوث الزراعية.

- المساهمة في توفير القروض الزراعية وتسهيل تسويق المنتجات لأجل حصول المزارعين على فوائد المشروع كاملة، ولتمكين المزارعين من الحصول على المدخلات الأساسية كالأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات والمعدات.

كما تتميز القروض الزراعية المقدمة من الصندوق لجميع الدول بالمرونة الكافية والشروط الميسرة، آخذة في الاعتبار الظروف الاقتصادية للبلد وطبيعة المشروع. وبلغ إجمالي القروض الزراعية المقدمة إلى الدول من قبل الصندوق منذ إنشائه حوالي 542 مليون دينار كويتي وذلك لتمويل 104 مشاريع زراعية. كما أن القروض التي تمنح لقطاع النقل والمواصلات والماء والكهرباء لها أثر ايجابي كبير على التنمية الريفية في المناطق الزراعية.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار[12]: تركزت أنشطة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في مجال دعم مسارات الأمن الغذائي على الأتي:

أ- ترويج الفرص الاستثمارية: قامت المؤسسة فخلال عام 2002 بالترويج لأحد عشر مشروعا لإنتاج المواد الغذائية ومدخلاتها لتنمية الثروة الزراعية والحيوانية في كل من سوريا ولبنان وفق الفرص الاستثمارية التي ترد للمؤسسة. وبلغت التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشاريع التي تم الترويج لها من خلال نشرة ضمان الاستثمار الشهرية التي تصدرها المؤسسة ما قيمته 11.61 مليون دولار.

وقد شملت هذه المشاريع تصنيع مشتقات الدجاج واللبن وإنشاء مرافق لإنتاج الأجبان وشرائح البطاطا المجمدة والزيوت النباتية وأغذية الأطفال ومشاريع لمستلزمات الري والأعلاف المتكاملة.

ب-عقود ضمان ائتمان صادرات:خلصت جهود المؤسسة خلال عام 2002 بضمان ائتمان صادرات مواد غذائية ومدخلات لتنمية الثروة الزراعية والحيوانية من خلال (21) عملية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 23.5 مليون دولار شملت معجنات وسكاكر ومعلبات ورقائق البطاطا وسمسم وبسكويت واجبان ومواد غذائية وبصل وعلب طعام معدني وأرز وأسمدة كيمائية ذوابة وأدوية بيطرية، علماً بأن المصدرين المستفيدين من الضمان ينتمون بجنسياتهم إلى 8 دول عربية تشمل الأردن، الإمارات، البحرين، الكويت، لبنان، سوريا،

السعودية ومصر. وتنوعت عقود الضمان بين عقد شامل وعقد محدد واعتماد مستندي واعتماد مشترين ومرابحة.

4- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين[13]: تولى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين اهتماما خاصا بالصناعات الغذائية والصناعات المتكاملة معها للمساهمة في مواجهة تحديات الأمن الغذائي العربي في مجال إنتاج السلع الغذائية وانطلاقا من ذلك قامت المنظمة بتنفيذ عدد من الأنشطة أهمها:

أ-إعداد دراسات تحسين الكفاءة الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية لمنتجات الألبان في الدول العربية ضمن البرامج الإقليمي لتحسين الكفاءة الإنتاجية في المصانع العربية، وتشمل خمس دراسات حول واقع الإنتاجية في خمسة مصانع لإنتاج الألبان ومنتجاته في كل من السعودية، السودان، سوريا، مصر والمغرب وقد خرجت هذه الدراسات بعدد من المؤشرات الإنتاجية التي توضح واقع العمل في هذه المصانع مع عدد من المقترحات لتطويرها.

ب- تقديم المعونات الفنية لمصانع الصناعات الغذائية في بعض الدول العربية، وتشمل الأتي:

- شركة التمور والخضروات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.
- شركة كوجيترم للحلويات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.
- الشركة العامة للأسمدة في الجهورية العربية السورية.

ج- توفير بيانات عن الصناعات الغذائية من خلال قواعد معلومات تم ربطها على الشبكة العربية للمعلومات الصناعية (اعرفونت) وتشمل:

قاعدة صناعة السكر وتتضمن مؤشرات عن طاقة وإنتاج واستهلاك السكر في الدول للعربية.

قاعدة الإحصاءات القطرية وتتضمن مؤشرات عن الإنتاج الزراعي الداخل في الصناعة.

إصدار 111 مواصفة قياسية عربية موحدة في مجال الصناعات الغذائية والصناعات المتكاملة معها خلال عام 2002، بالإضافة لإصدار دليل الجودة في صناعة الخميرة.

5- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية[14]: تعتبر الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (اوكوليد) إحدى الشركات العربية المشتركة المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وقد وقع عقد تأسيسها في فبراير عام 1975 مندوبو إحدى عشرة دولة عربية وبدأت في ممارسة نشاطها اعتباراً من عام 1977 برأسمال قدره 60 مليون ديناراً كويتياً.

وتستهدف الشركة القيام بجميع الأعمال الفنية والزراعية والصناعية والتجارية المتعلقة بإنتاج وتصنيع ونقل وتسويق المنتجات الحيوانية والأعلاف والمواد والمعدات والآلات اللازمة لذلك، وإجراء الدراسات وإعداد

المواصفات وتقديم الخدمات الاستشارية لأغراضها أو للغير. وعلى وجه الخصوص فإن الشركة العربية تعمل في المجالات التالية:

أ- مجال الإنتاج:

إقامة مشاريع تربية وتحسين وتسمين الحيوانات بهدف إنتاج اللحوم.

إقامة مشاريع إنتاج الألبان وتربية ماشية اللبن المحلية والأجنبية.

إقامة مشاريع إنتاج وتربية الدواجن للحصول على اللحم والبيض.

إقامة مشاريع تربية الأسماك وصيدها في المياه الداخلية وأعالي البحار.

إقامة مشاريع لإنتاج الأعلاف الحيوانية الخضراء والحبوب العلفية واستثمار المراعي.

ب- في مجال التصنيع:

– تصنيع وتعليب اللحوم والألبان والأسماك.

- تصنيع الأعلاف الخضراء والمركزة بأنواعها.

- تصنيع المعدات والآلات والأجهزة اللازمة للإنتاج الحيواني والداجني.

- تصنيع المخلفات الحيوانية ومخلفات الأسماك.

ج- في مجال التسويق:

تسويق المنتجات والسلع الحيوانية داخل الوطن العربي وتصدير الفائض عن احتياجاته.

تسويق الأعلاف والمعدات والأجهزة اللازمة للإنتاج الحيواني والداجني والسمكي.

إقامة وتأمين وسائل النقل والحفظ والخدمات المساندة وتمليك وتسجيل العلامات التجارية لمنتجات الشركة والتصرف فيها.

كما تقوم الشركة عموماً بجميع الأعمال التي تنشأ عن الإغراض المذكورة وما يلزم أو ما يتعلق بها من خلال الاتي:

إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والدراسات التسويقية وتقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية لصالح الشركة أو للشركات المتفرعة عنها أو لصالح أفراد أو هيئات أو مؤسسات أو شركات أخرى.

إعداد التصاميم والمخططات والمواصفات الفنية والهندسية ووثائق المناقصات لمشروعات الشركة أو شركاتها المتفرعة عنها أو لصالح الغير.

الإشراف على تنفيذ مشروعات الشركة أو مشروعات الغير.

- تقييم الأداء الاقتصادي والمالي لمشروعات الشركة أو للغير وذلك بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية والمالية والإدارية والتسويقية لهذه المشاريع.

ولقد أثمرت جهود الشركة خلال الستة وعشرين عاماً الماضية وحتى نهاية عام 2004 على مد جسورها الاستثمارية لتشمل احدى عشرة دولة عربية

ودولة إسلامية، من خلال (83) فرعا ومشروعاً تابع وشركة متفرعة ومساهمة أخرى، تتنوع أنشطتها لتشمل مختلف المجالات الزراعية والحيوانية والصناعات الغذائية، ويتمثل إنتاجها في المنتجات الرئيسية والوسطية من لحوم حمراء ودواجن مبردة ومجمدة ومصنعة وخراف تسمين وعجول ومنتجات ألبان وبيض مائدة وصيصان لتربية دجاج اللحم وبيض وتفريخ وأعلاف دواجن ومجترات وأعلاف خضراء وحبوب بإضافة إلى إمداد الأسواق بكميات ملموسة من المنتجات الغذائية الأخرى، كعسل النحل والأسماك والمحاصيل الزراعية والخضروات وغيرها.

وقد شكل الاستثمار في مشاريع الثروة الحيوانية والخدمات المساندة المرتكز الرئيسي لنشاط الشركة من خلال إقامتها على أسس فنية واقتصادية مقبولة، مستفيدة من المزايا والإمكانيات المتحدة للدول المستضيفة لفعاليات الشركة.

وتقدر جملة استثمارات الشركة في المواقع الإنتاجية حتى نهاية عام 2002 في مشاريع تابعة لها وشركات متفرعة منها ومساهمات استثمارية متعددة أخرى ما جملته 76.626 مليون ديناراً كويتياً، والتي تعادل نحو 254.63 مليون دولارا أمريكيا تمثل نسبة 129.8% من رأسمال الشركة المدفوع.

6- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي[15]: تسعى الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي لتحقيق أهدافها الرامية إلى إنتاج اكبر قدر ممكن من السلع الغذائية للإسهام في تقليص الفجوة الغذائية في الوطن العربي. ومن اجل ذلك تقوم الهيئة العربية بإعداد وتنفيذ المشروعات في مختلف مجالات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والتصنيع الزراعي والمساهمة في المشروعات وذلك بالعمل سوياً مع شركائها من القطاعين العام والخاص والقطاع التعاوني.

وإدراكا منها بالتحدي الذي يواجه مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي تبنت الهيئة العربية توجهات جديدة تتضمن توجيه الاستثمارات الزراعية على أساس ميزاتها النسبية وتعزيزها ببرامج تستهدف رفع الإنتاجية والجودة وتشمل إدخال النظم الزراعية الحديثة وتطبيق الحزم التقنية المتكاملة والملائمة للبيئات الاستثمارية في بلدان الوطن العربي. وتقوم في هذا الإطار بإقامة النماذج الرائدة من أنماط الإنتاج الزراعي المتطور لتستنير وتحتذي بها الفعاليات الاستثمارية الزراعية الأخرى.

تعطى الأولوية للمشاريع التي تسهم بشكل مباشر في تضييق الفجوة الغذائية في الوطن العربي والمشاريع التي تعزز التكامل بين الإمكانات والموارد العربية، وتولى الهيئة العربية في كل ذلك اهتماما بالتنمية الزراعية المستدامة والمحافظة على قاعدة الموارد البيئية.

بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات الزراعية للهيئة العربية بنهاية عام 2002 نحو 360 مليون دولار موزعة في 13 دولة عربية، كما بلغ إجمالي قيمة استثمارات الهيئة وشركائها من القطاعين العام والخاص نحو 1667 مليون دولار. وبلغ عدد الشركات التي تساهم فيها الهيئة 21 شركة قائمة و6 شركات تحت التنفيذ بالإضافة إلى 4 شركات تمت موافقة الهيئة على المساهمة فيها و31 مشروعا تحت الدراسة، كما هو موضح في الجدول (2).

الجداول الملحقة

جدول رقم (1): القروض التي التزم بها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي خلال عام 2002 الوحدة: (مليون دينار كويتي)

البلد	اسم المشروع	المبلغ	تاريخ الاتفاقية
ليبيا	تحويل محطة كهرباء شمال بنغازي إلى الدورة المركبة	25.0	2002/01/02
مصر	تزويد 240 قرية محرومة من مياه الشرب (المرحلة الأولى)	17.0	2002/02/18
لبنان	مركز التحكم في الشبكة الكهربائية اللبنانية	07.0	2002/03/25
الجزائر	نقل مياه بني هارون (خط النقل إلى سد العثمانية)	30.0	2003/04/14
اليمنية	الصندوق الاجتماعي للتنمية (المرحلة الثانية)	15.0	2002/04/16
الجزائر	الطريق السريع برج بو عريريج – خميس مليانة(مقطع العفرون– الحسنيية)	27.0	2002/04/16
مصر	خط الغاز الطبيعي العريش–العقبة	17.0	2002/04/21
السودان	سد مروي	46.0	2002/05/07
تونس	تشييد سدود بالشمال لمياه الشرب	32.0	2002/50/17
البحرين	توسعة منظومتي توليد ونقل الكهرباء	25.0	2002/60/25
لبنان	تطوير البنى الأساسية في مدينة بيروت	17.0	2002/07/08
سوريا	إنشاء محطات تحويل بالمدن الصناعية في محافظات ريف دمشق وحمص وحلب	09.0	2002/07/21
سوريا	التنمية الريفية في محافظة ادلب	05.5	2002/07/21
المغربية	تعلية سد سيدي محمد بن عبد الله	18.0	2002/09/20

		وإنشاء سد بوخميس	

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، موقع إلكتروني: www.arabfund.org

جدول رقم (2) الشركات القائمة في الهيئة العربية

ت	الشركـــــــة	الـدولة	النشـــاط الإنتـاجـي
1	الشركة العربية للإنتاج والتصنيع الزراعي	السودان	إنتاج لحوم الـدواجن وبـيض المائـدة وعلـف/النشـا والجلوكوز/خضروات متنوعة وأعلاف خضراء/الحليب الطازج والمبستر والزبادي.
2	الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية	السودان	إنتاج زيوت الطعـام وصـابون الغسـيل والجليسـرين والأمباز.
3	الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق	السودان	إنتاج المحاصيل (زهرة الشمس، الذرة ، القطن، القـوار، السمسم والذرة الشامية)
4	شركة سكر كنانة	السودان	إنتاج السكر الأبيض المكرر ، بالإضافة إلـى المـولاس والعسل.
5	الشركة العربية السودانية للبذور	السودان	إنتاج البذور المحسنة للذرة والقمح والأعلاف والحبـوب الزيتية والخضروات.
6	الشركة العربية العراقية لإنتاج الألبان	العراق	إنتاج الحليب.
7	شركة المرجي لتربية الماشية وتنمية الزراعة	تونس	إنتاج الحليب وبعض المحاصيل العلفية والحقلية والبستانية وتصنيع الأعلاف.
8	شركة ألبان الشمال الغربي (ألينو)	تونس	إنتاج حليب معقم وزبادي وزبدة ولبن وحليـب مبسـتر وقشطة وجبن طري.
9	شركة أقروزيتاكس	تونس	إنتاج زيت الفيتورة الحامضية وزيت فيتورة قابل للتكرير ومكرر ومخلفات الاستخلاص.
10	الشركة العربية المغربية للتنمية الفلاحية (صمادا)	المغرب	إنتاج القمح، الفول السوداني، الطماطم، الذرة الشامية، ذرة سلوجة (علف)، والموز.
11	الشركة العصرية للصـناعات الغذائيـة والزيوت النباتية	الأردن	تجميد خضروات، تصفية وتعبئة زيت الزيتـون البلـدي وإنتاج المخللات.
12	الشركة الأردنيـة الكويتيـة للمنتجـات الزراعية والغذائية (تحت التصفية)	الأردن	إنتاج كافة أنـواع الأسـمدة والمخصـبات الزراعيـة ، بالإضافة إلى بعض الخضروات.
13	شركة روابي الإمارات	الإمارات	إنتاج الحليب ومشتقاته وعصائر فواكه مختلفة ومنتجـات تجارية وإنتاج وتصنيع لحوم الدواجن.
14	شركة بوبيان للأسماك	الكويت	استزراع سمكي.
15	الشركة العربية لمصائد الأسماك	السعودية	البحث والصيد والاستغلال في المياه البحريـة الإقليميـة للدول العربية. إقامة وتنفيذ أو المساهمة في مشروعات أو شركات تعمل في مجال الأسماك (صيد، تصنيع، تجارة، استيراد وتصدير).
16	الشركة العربية القطرية للإنتاج الزراعي	قطر	إنتاج الخضر والشتول والزهور ونباتات الزينة في البيوت البلاستيكية.
17	المجموعة الوطنية للتصنيع الزراعي والحيواني	قطر	إنتاج الأعلاف (البرسيم و الرودس).
18	الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية (غدق)	سوريا	شركة قابضة تملك شركات ومشروعات تعمل بالإنتـاج الزراعي والحيواني والتصنيع الزراعي.
19	الشركة العربية لتطوير الزراعات الرملية	سوريا	إنتاج محميات الرمل البلاستيكية (الكوب) عالية الجـودة والمناسبة للتربة المطورة.
20	الشركة العربية لتطوير الزراعات الرملية	سوريا	الشركة العربية لتطوير الزراعات الرملية
21	شركة تنمية الثروة الحيوانية	ليبيا	مشروع مزدوج الغرض لإنتاج الحليب ومنتجـاته التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريـق تـوفير التمويل اللازم لذلك.

المصدر: التوجهات والجهود القطرية والعربية لتحسين وصياع الأمن الغذائي في الوطن العربي موقع الكتروني:
http://www.aoad.org/foods/goahead/mogaz.htm

خاتمة وتوصيات

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن قضية الأمن الغذائي العربي تمثل أحد العناصر الأمن القومي الرئيسة نظراً لما تحتله من أبعاد سياسية وأمنية يمكن إجمالها فيما يلي:

- الاعتماد على الدول المصدرة للغذاء، وعليه فإن الوطن العربي يواجه مشكلة تزايد الاستيراد الغذائي.

وعليه فإن استخدام حلول منهجية حديثة للتعامل معها تمكننا من الوصول إلى التوصيات والحلول التالية:

1- إعداد برامج تعنى بالأمن الغذائي توزع على الجهات المعنية لتقوم كل جهة بتنفيذ ما يعنيها من البرنامج.
2- تمويل الأعمال العلمية من الموازنة الخاصة بكل جهة منفذة ويمكن للهيئة العامة للبحث العلمي أن تقوم بدعم جزئي لبعض هذه الأعمال.

3- متابعة تنفيذ البرنامج سنويا من خلالها تقويم الأعمال المنفذة ورسم سياسات سنوية بناء على نتائج هذه الأعمال.
4- إدخال مساحات زراعية جديدة للاستثمار من خلال مشاريع إصلاح الأرضي، استغلال الأراضي الصحراوية، التوسع الأفقي والعمودي في زيادة إنتاج الغذاء من خلال إدخال أراضي جديدة في الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية.
5- الاهتمام بالبحث العلمي ونقل التكنولوجيا، فهناك عجز في النفقات المخصصة للجهود العلمية في تطوير الزراعة.
6- تحسين وسائل تخزين وتسويق المنتجات الزراعية وإعادة النظر في كلفة النقل وأرباح السماسرة وتجار الجملة والذي أصبح يشكل عبء على كل من المنتج والمستهلك.
7- تطوير الصناعات الغذائية، فهناك ضعف في ألصناعات الغذائية المحلية، وهذا الضعف يقلل من فرص تطوير القطاع الزراعي التقليدي إلى قطاع إنتاجي حديث، ومن أسباب هذا الضعف نقص المواد الأولية وضعف البحث العلمي في مجال التصنيع الغذائي ونقص الأيدي العاملة الفنية وارتفاع كلفة الإنتاج مع تدني مستوى الجودة مما يضعف ميزاتها التنافسية.
8- تحسين جودة وسلامة الغذاء المنتج والمصنع محليا، وذلك للحفاظ على صحة المستهلك والسمعة التجارية للمنتج.
9- الاهتمام بمواضيع تغذية الإنسان وإحداث كليات علمية في الجامعات تقوم بتخريج الكوادر الفنية اللازمة.
10- المحافظة على ما تم إنتاجه من غذاء من خلال استخدام طرق حديثة في حفظ وتخزين الغذاء.
11- ألتصنيع الغذائي للمحافظة على فائض الإنتاج وتحسين فرص تسويقه.
12- تغليف الغذاء واختيار مواد التغليف المناسبة والتي تسمح بالمحافظة على جودة وسلامة الغذاء.
13- الاهتمام بجودة ألغذاء للوصول إلى منتج غذائي محلي منافس في الأسواق المحلية والعالمية.
14- الاهتمام بسلامة الغذاء للمحافظة على صحة المستهلك.
15- الاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة مثل ماليزيا.
16- تحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز سبل المعيشة والأمن الغذائي في المجتمعات الريفية الفقيرة.
17- تنمية الموارد الطبيعية وصيانتها.
18- استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج مما يحقق الأمن الغذائي العربي.

19- تفعيل دور المجال البحثي في المجال الزراعي.
20- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة.
21- تنمية التعاون والتكامل العربي في مجال الاكتفاء الذاتي حيث يمكن القيام بأنشطة تسويقية للمنتجات الزراعية من أجل تعميق التعاون العربي في مجال تجارة الغذاء.
22- توسيع نطاق البنية الأساسية الريفية بما في ذلك القدرات في مجال سلامة الأغذية والصحة النباتية والحيوانات.
23- توسيع فرص الوصول إلى الأسواق.
24- تعزيز القدرة على توليد المعارف ونشرها(البحوث والإرشادات والتعليم والاتصال)
25- ضمان حصول أشد الناس احتياجا على الأغذية من خلال شبكات الأمان وبرامج المساعدة المباشرة الأخرى.
26- توجيه المناخ الدولي صوب الحد من الفقر والجوع.
27- توجيه مناخ السياسات المحلية صوب الحد من الفقر والجوع.

الهوامش والمراجع:

(*1*) التجارة والأمن الغذائي، الخيارات المتاحة أمام البلدان النامية، موقع إلكتروني:
http\uae.gov.aeuaeagricentIssuesx7353aX7353A10_.htm.htm
(2) عبد الحافظ الصاوي،مستقبل مظلم للأمن الغذائي في إفريقيا، موقع إلكتروني:
http://alinetfa.maktoobblog.com/?post=398462
(3) إمكانات الحصول على الغذاء ومستويات الاستهلاك في الوطن العربي، موقع إلكتروني:
http://www.aoad.orgfoodspossiblerate6.htm.htm
(4) 1 عبدا لله الثنيان،معضلة الأمن الغذائي العربي والاكتفاء الذاتي، موقع إلكتروني:
http://www.alriyadh.com/Contents/24-10-2004/Economy/EcoNews_13531.php
(5) فهم ماذا يعني التمتع بالأمن الغذائي، موقع إلكتروني:
http://www.feedingminds.org/level3/lesson2/obj2_ar.htm
(6) فهم ماذا يعني التمتع بالأمن الغذائي، موقع إلكتروني سبق ذكره.
(7) ماذا يعني التمتع بالأمن الغذائي، موقع إلكتروني:
http://www.feedingminds.org/level1/lesson2/obj2_ar.htm
(8) نضال العبود،مفهوم الأمن الإنساني، موقع إلكتروني:
http://www.menacjamel.maktoobblog.compost=370093.htm
(9) أحمد العثيم،الفجوة الغذائية العربية والسعي نحو تحقيق الأمن الغذائي، موقع إلكتروني:
http://www.al-jazirah.com.sa2007jazmar19rj4.htm.htm
(10) أحمد أبو دلو، المجلة الثقافية، الأمن الغذائي في الوطن العربي، موقع إلكتروني:
http://www.ju.edu.jo/old_publication/Cultural68/68/food.htm
(11) التوجهات والجهود القطرية والقومية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي موقع إلكتروني:
http://www.aoad.org/foods/goahead/mogaz.htm
(12) نفس المرجع السابق.
(13) التوجهات والجهود القطرية والقومية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي موقع إلكتروني، مرجع سبق ذكره.
(14) نفس المرجع السابق.
(15) التوجهات والجهود القطرية والقومية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي موقع إلكتروني، مرجع سبق ذكره.